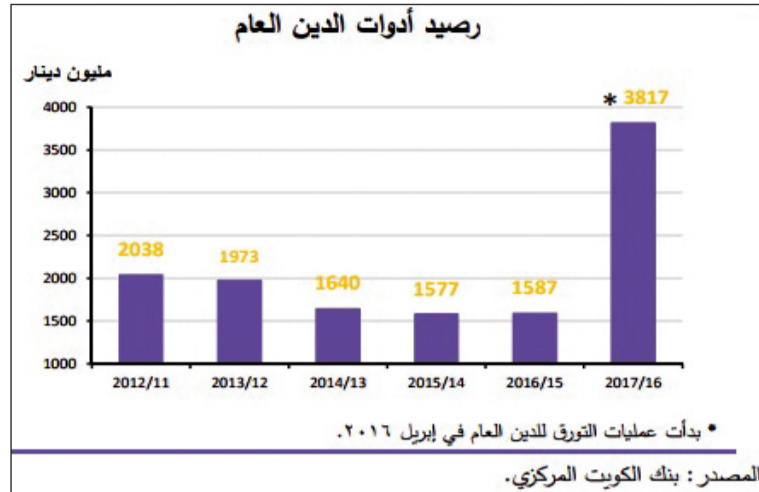
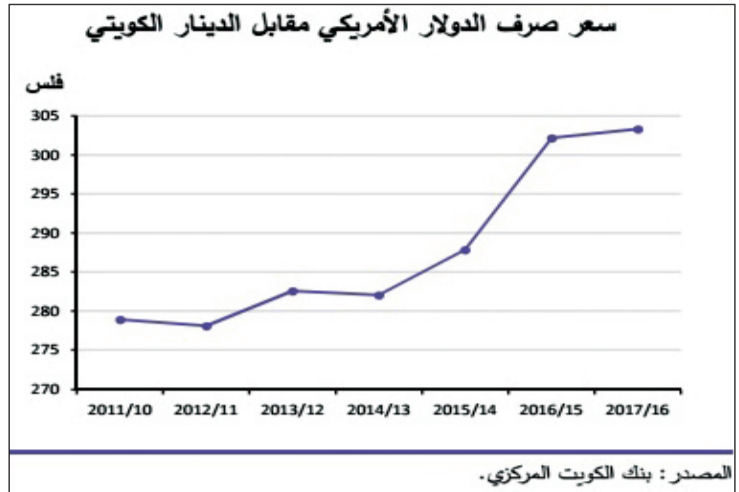


صاحب السمو تسلم من الهاثل التقرير السنوي وتقرير الاستقرار المالي «المركزي».. دعامة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي



د.محمد الهاثل

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان ظهر امس محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاثل، حيث سلم سموه نسخة من التقرير السنوي الخامس والأربعين 2017/2016 وتقرير الاستقرار المالي 2016 والتقرير الاقتصادي 2016.

واستعرض بنك الكويت المركزي في تقريره السنوي أبرز تطورات المؤشرات والإجراءات النقدية والمصرفية.

وأشار التقرير إلى أن «المركزي» خلال السنة المالية 2017/16 قرر زيادة سعر الخصم لديه مرتين (في ديسمبر 2016، ومارس 2017) بمقدار 0,25 نقطة مئوية في كل مرة ليصبح سعر الخصم 2,75٪ في نهاية السنة المالية، وذلك في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها «المركزي» لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية، والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر.

وأوضح التقرير أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بلغ للسنة المالية 2017/16 نحو 303,09 فلوس لكل دولار أميركي مقابل نحو 302,18 فلوس للدولار للسنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة محدودة في متوسط سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 0,3٪.

وأكد محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاثل أن السنة المالية 2017/16 شهدت استكمال إنجاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وتوفير احتياجات إدارات ومكاتب البنك المختلفة وعمل جميع الترتيبات والإجراءات الخاصة بانتقال إدارات ومكاتب البنك إلى المبنى الرئيسي الجديد.

وأضاف الهاثل أن «المركزي»

مجالات التطورات الرقابية، وأصل بنك الكويت المركزي جهوده لارتقاء بأمنشطة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث أصدر في شهر ديسمبر 2016 تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية.

وأكد التقرير أن «المركزي» عمل على التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي بأسس وقواعد منح التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها، كما استمر في تعزيز دعامة الاستقرار المالي وتحديد العوامل التي قد تشكل مصدرا لصدمات قد تؤثر على مقاومته، ووضع الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها.

وأوضح التقرير جهود البنك لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، وجهوده كذلك لتحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة في بنك الكويت المركزي بما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال.

الميزانية المجمعة

لبنوك نمت 3,6٪

لتصل إلى

61.9 مليار

دينار

زيادة سعر الخصم

إلى 2,75٪ في

نهاية السنة المالية

دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وأوضح التقرير أنه وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه، ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزينة وعمليات التورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2017/16 بنسبة 140,5٪ ليصل إلى نحو 3,81 مليارات دينار مقابل نحو 1,58 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة، في حين انخفض الرصيد القائم لسندات البنك المركزي وعمليات التورق المقابلة بنسبة 8,4٪ ليصل في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 2,6 مليار دينار مقابل نحو 2,9 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

وبنهاية السنة المالية 2017/16 بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو 61,9 مليار دينار، مقابل نحو 59,7 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعاً بنحو 2,1 مليار وبنسبة 3,6٪. وأوضح التقرير أنه في

المفهوم الواسع (ن2) خلال السنة المالية 2017/16 ارتفع بنسبة 0,7٪، مشيراً إلى أن رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2017/16 بلغ نحو 1,64 مليار دينار وبنسبة 11,1٪ مقارنةً بمستواه البالغ 1,48 مليار في نهاية السنة المالية السابقة.

وكشف التقرير عن ارتفاع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2,4٪، ليصل في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 41,9 مليار دينار، مقابل نحو 40,9 مليار

46٪ نمو أرباح «المركزي» في العام المالي المنتهي في 31 مارس 2017

العام، حيث أقر مجلس إدارة المركزي في أكتوبر 2014 زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام للبنك بمقدار 705 ملايين دينار ليبلغ مليار دينار عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

ووفقاً للبيانات المالية بنهاية 31 مارس 2017 يبلغ إجمالي أصول المركزي 9,5 مليارات دينار منها 8,6 مليارات دينار ودائع واستثمارات بالعملة الأجنبية بزيادة 1,2٪ عن العام الماضي.

المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بما نسبته 3,6٪ لتصل إلى نحو 34,8 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2017/16 مقارنةً بمستواها البالغ نحو 33,68 ملياراً في نهاية السنة المالية السابقة.

وكشف التقرير عن ارتفاع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2,4٪، ليصل في نهاية السنة المالية 2017/16 إلى نحو 41,9 مليار دينار، مقابل نحو 40,9 مليار

المفهوم الواسع (ن2) خلال السنة المالية 2017/16 ارتفع بنسبة 0,7٪، مشيراً إلى أن رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2017/16 بلغ نحو 1,64 مليار دينار وبنسبة 11,1٪ مقارنةً بمستواه البالغ 1,48 مليار في نهاية السنة المالية السابقة.

وارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك

قام خلال السنة المالية 2017/16 بإنجاز عدة مشاريع تطويرية في مجال تقنية المعلومات لديه العمليات البنكية الأساسية، ومشروع نظام إدارة النقد، وإطلاق مشروع الإطار الوطني للحكومة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمشاركة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التدقيق على نظام إدارة الجودة.

وبين التقرير أن عرض النقد

ارتفاع رصيد أدوات

الدين العام بنسبة

140,5٪ إلى

3.81 مليارات

دينار

أصدر تعليمات

حوكمة الرقابة

الشرعية للبنوك

الكويتية الإسلامية

لا يمكن الجزم بحصول تحسن فعلي في حجم المبيعات «الدولي»: 28٪ نمواً شهرياً للعقار في يوليو

تلك المسجلة في شهر يوليو من عام 2016 وبنحو 52٪، أما القطاع الاستثماري فقد ارتفعت مبيعاته بنحو 44٪ على أساس شهري وبنحو 16٪ على أساس سنوي، فيما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري بنسبة 27٪ على أساس شهري، لكنها بقيت أقل من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 32٪.

وبمتابعة الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء السوق خلال شهر يوليو 2017 مع نظرائه من كل عام (شهر يوليو من كل عام منذ عام 2007)، وذلك لبيان التغير في مؤشرات السوق مع تحديد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يوليو في المرتبة السادسة في مؤشر قيمة المبيعات (مقارنةً بنفس الشهر من كل عام خلال 11 سنة الماضية)، فيما حل في المركز الثامن في مؤشر عدد الصفقات، بينما حل في المركز الثالث أيضاً في مؤشر متوسط قيمة الصفقة.

ارتفاع بسيط في مستويات الأرباح

سجلت متوسطات الأسعار ارتفاعاً بسيطاً على أساس شهري، إلا أن مستويات الأسعار الشهرية تنسجم بتفاوت أكبر بطبيعة الحال وفقاً لخصائص العقار وموقعه التفصيلي، حيث ارتفع متوسط أسعار العقارات السكنية بنسبة 1,5٪ بدعم من ارتفاع الأسعار في محافظتي حولي ومبارك الكبير.

فيما تراجع أسعار العقارات الاستثمارية في مختلف المحافظات باستثناء محافظة الفروانية التي سجلت فيها صفقات بيع مجموعة من البنائيات السكنية ساعدت في رفع المعدل العام لأسعار العقارات الاستثمارية بنحو 1,8٪ مقارنةً بالشهر الماضي. هذا، ولم يشهد القطاع التجاري سوى 4 صفقات فقط، الأمر الذي يجعل احتساب متوسط الأسعار غير معبر عن المتوسط العام في السوق.



أسعار النقط الخام. أداء متفاوت بين القطاعات

ارتفعت مبيعات جميع القطاعات العقارية خلال شهر يوليو على أساس شهري بنسبة 16٪، لكن حجم المبيعات المسجلة في القطاع السكني ما زالت أكبر من

تسجيل 16 صفقة

بقيمة إجمالية

بلغت 5,4 ملايين

دينار من خلال

مزادات عقارية

الغطر.

أداء سوق العقار قطاعياً خلال يوليو 2017

أيضاً وبنحو 16٪، فيما بلغ مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع الاستثماري نحو 108 صفقات، مرتفعاً بنسبة 44٪ على أساس شهري وبنحو 21٪ على أساس سنوي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 674 ألف دينار وهي قيمة مساوية لتلك المسجلة خلال الشهر الماضي، لكنها أقل من مستويات الشهر المقابل من عام 2016 وبنحو 4٪.

هذا، وقد بلغت مبيعات القطاع التجاري نحو 14 مليون دينار، جاءت موزعة على 4 صفقات فقط، فيما سجلت صفقة واحدة في قطاع الشريط الساحلي، و11 صفقة في القطاع الحرفي بقيمة إجمالية بلغت 15 مليون دينار، فيما شهد قطاع المعارض 4 صفقات بقيمة إجمالية بلغت 8 ملايين دينار، فيما لم يشهد قطاع المخازن سوى صفقة واحدة فقط.

بلغت مبيعات القطاع السكني نحو 102 مليون دينار خلال شهر يوليو 2017، متراجعة بنحو 11٪ على أساس شهري، لكنها بقيت أكبر من مستوياتها المسجلة في شهر يوليو من عام 2016 بنحو 52٪، فيما بلغ عدد الصفقات المسجلة في القطاع السكني نحو 317 صفقة، ليترجع مؤشر عدد الصفقات بنحو 13٪ مقارنةً بالشهر الماضي، لكنه يبقى أكبر بنحو 50٪ من عدد الصفقات المسجلة خلال الشهر المقابل من العام الماضي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع نحو 321 ألف دينار، ليرتفع بنحو 2٪ على أساس شهري وبنحو 1٪ على أساس سنوي.

فيما ارتفعت مبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 44٪ على أساس شهري لتبلغ نحو 73 مليون دينار، لتكون أكبر من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من العام الماضي

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الدولي أن مبيعات سوق العقار الكويتي الإجمالية (عقودا ووكالات) ارتفعت خلال شهر يوليو وبنحو 28٪ مقارنةً بالشهر الماضي، كما جاء مستوى المبيعات المسجل خلال الشهر أعلى بنحو 46٪ من مستوياته المسجلة في شهر يوليو 2016.

وذكر التقرير أنه في حين حافظ مؤشر عدد الصفقات على نفس القيمة المسجلة في الشهر الماضي عند 446 صفقة، إلا أن عدد الصفقات الحالي أكبر من العدد المسجل في الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 42٪.

وأضاف التقرير أن مؤشر متوسط الصفقة ارتفع بنحو 28٪ مقارنةً بالشهر السابق ليبلغ 510 آلاف دينار للصفقة الواحدة، وليبقى أكبر قليلاً من مستوياته المسجلة خلال الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 3٪.

هذا، وقد شهد الشهر الجاري تسجيل 16 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 5,4 ملايين دينار من خلال مزادات عقارية، كما تجدر الإشارة إلى أن أيام العمل الفعلية بلغت 22 يوماً خلال الشهر الجاري مقارنةً بنحو 18 يوماً فقط في الشهر الماضي بسبب عطلة عيد الفطر.

وقال التقرير أن مبيعات السوق العقاري سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الجاري مقارنةً بمبيعات الشهر السابق التي تأثرت بحلول شهر رمضان وعطلة عيد الفطر، كما ارتفع مستوى المبيعات مقارنةً بمستوياته في يوليو من عام 2016، إلا أن الارتفاع مرتفعاً أيضاً بحلول عيد الفطر في شهر يوليو من عام 2016، الأمر الذي لا يمكننا من الجزم بحصول تحسن فعلي في حجم المبيعات، إلا أنه من الممكن القول أن نشاط السوق ما زال ضمن المستويات المتوقعة والتي شهدتها السوق العقاري

خلال الأشهر المقبلة

«الوطني»: التضخم يشهد ضغوطات

نحو الارتفاع.. ولكن بصورة محدودة

سنوي في يونيو. كما تم رفع التضخم أيضاً في كل من مكون الملابس والأحذية ومكون الخدمات الترفيهية والثقافية للذين شهدوا ارتفاعاً في وتيرة التضخم خلال الأشهر الماضية، فقد ارتفع التضخم في أسعار الملابس والأحذية إلى 2,2٪ على أساس سنوي في يونيو بعد أن شهد فترة من الانكماش في أواخر العام 2016 ومطلع 2017.

وارتفعت وتيرة الأسعار في هذا المكون خلال الأشهر الثلاثة الماضية حتى يونيو بنحو ما يزيد على 13٪ على أساس سنوي. وشهد مكون الخدمات الترفيهية والثقافية ارتفاعاً مماثلاً، إذ ارتفع التضخم في هذا المكون إلى 3,2٪ على أساس سنوي بينما تجاوز نمو الأسعار فيه نسبة 10٪ على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة الماضية حتى يونيو.

خدمات المسكن قد دخلت مرحلة الانكماش بعد أن استمرت في تسجيل تراجع ملحوظة على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

فقد تباطأ التضخم في أسعار خدمات المسكن الذي تشكل الإيجارات السكنية معظمه ليصل إلى 2,3-٪ على أساس سنوي في يونيو، بينما استقرت وتيرته وفق بيانات شهر مارس 2017 الأخيرة وقيل المراجعة عند مستوى 4,3٪ على أساس سنوي، حيث تم خفضها بعد المراجعة بنسبة طفيفة بلغت 0,1٪ على أساس سنوي.

ولوحظ أن التضخم في هذا المكون قد تراجع بنسبة كبيرة عن أعلى مستوى له في العام الماضي حينما بلغ 7,3٪ على أساس سنوي، وذلك تماشياً مع التراجع الواضح الذي طرأ على سوق المسكن بصورة عامة خلال البضع سنوات الماضية.

وقال أن التضخم ارتفع في أسعار المواد الغذائية بعد عدة أشهر من التراجع المستمر، فقد سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً لها منذ ما يقارب العام بواقع 0,8٪ على أساس سنوي وذلك بالرغم من استمرار تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية التي بدأت تظهر عليها بوادر الاستقرار.

وتراجع مؤشر وكالة البحوث السلعية بواقع 1,9٪ على أساس سنوي في يونيو، ومن المحتمل أن تظهر بيانات التضخم الأخيرة ارتفاعاً إثر وجود عوامل موسمية لاسيما أن شهر يونيو قد وافق شهر رمضان هذا العام.

وقد تم رفع التضخم في مكون النقل والمواصلات بصورة ملحوظة بعد المراجعة، كما شهدت وتيرة التضخم تسارعاً طفيفاً إلى 1,6٪ على أساس سنوي في يونيو وذلك بعد أن فزت الأسعار إثر رفع أسعار البنزين في سبتمبر 2016 مرة واحدة دون أن يعقبها أي تحركات مماثلة. وقد تباطأ التضخم في هذا المكون إلى 7٪ على أساس

توقع تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني أن يشهد التضخم ضغوطات نحو الارتفاع ولكن بصورة محدودة خلال الأشهر القادمة، مرجحاً أن ذلك إثر رفع تعرفه الخدمات التي دخلت حين التنفيذ فيما يخص الإيجارات التجارية والتي من المزمع أن تطبق في سبتمبر على الشقق السكنية.

وقال التقرير إنه من الممكن أن تساهم هذه الزيادة في رفع التضخم إلى ما يقارب 2٪ في العام 2017.

وأضاف: «ليس من المتوقع أن تتولد أي ضغوطات في العام 2018 ولذا نستبعد احتمالية تطبيق ضريبة القيمة المضافة قبل العام 2019».

وذكر التقرير أن إحصائيات أسعار المستهلك المعدلة بينت تراجعاً في معدل التضخم خلال الأشهر الأخيرة.

وقال أن التضخم بلغ في يونيو 1,4٪ على أساس سنوي بعد التعديل. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار خدمات المسكن التي دخلت مرحلة الانكماش، بينما شهدت وتيرة التضخم في بقية القطاعات تعديلات بسيطة خلال الأشهر الماضية.

وقد جاءت هذه التعديلات في ضوء قيام الإدارة المركزية للإحصاء بمراجعة شاملة للمؤشر وتغيير سنة الأساس إلى العام 2013.

وساهمت هذه التعديلات التي طرأ كل بضع سنوات في تغيير أوزان المكونات التي تشكل سلة السلع والتي تخضع للدراسة على أساس شهري. وشهد مكون خدمات المسكن التغيير الأكبر، حيث ارتفع وزنه بواقع أربع نقاط مئوية ليصل إلى 3,3٪. كما ارتفع أيضاً وزن مكون التعليم، بينما انخفض في المقابل وزن كل من مكون الأغذية والمشروبات ومكون الملابس والأحذية، بالإضافة إلى مكونات أخرى. وأوضح التقرير أن المراجعة أظهرت أن أسعار

